

**دور التعليم الحاسبي في فاعلية النظام الاقتصاد
(دراسة ميدانية في البيئة العراقية)**

**ريم مصطفى رحيم
أ.د. محمد حويش علاوي
كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة العراقية**

The role of accounting education in the
effectiveness of the economic system
(Field study in the Iraqi environment)

دور التعليم المحاسبي في فاعلية النظام الاقتصادي
(دراسة ميدانية في البيئة العراقية)

Reem Mustafa Rahim *

Professor Dr. Muhammad Hwaish Allawi

Iraqi University/ College of Administration and
Economic

ريم مصطفى رحيم *

أ.د محمد حويش علاوي

الجامعة العراقية/ كلية الادارة والاقتصاد

تاريخ النشر: 2024/03/01

Received: 17/12/2022

تاريخ القبول: 2023/01/15

Accepted: 15/01/2023

تاريخ الاستلام: 2022/12/17

Published: 01/03/2024

المستخلص:

يهدف البحث إلى اختبار علاقة وتأثير التعليم المحاسبي في فاعلية النظام الاقتصادي في العراق إذ لا زال التنظيم والرقابة المركزية للتعليم المحاسبي في العراق على الرغم من التحولات التي شهدتها العراق بعد عام 2003 في التحول نحو اقتصاد السوق إذ لا يعكس التعليم المحاسبي التغيرات الاقتصادية في العراق فضلا عن ضعف التواصل بين الجهات المهنية والأكاديمية مما أدى إلى ضعف قدرة التعليم المحاسبي للاستجابة للتغيرات الاقتصادية الحاصلة محليا وعالميا لذا وفي سياق تحقيق اهداف البحث الحالي تم استخدام المنهج الوصفي الاستطلاعي اذ تم استطلاع آراء كل من مجتمع المهنيين ممن يعملون كمراقبين حسابات في مكاتب وشركات التدقيق وآراء المتخصصين في المحاسبة ممن يعملون في الجانب الأكاديمي فضلا عن الجهات الممثلة لإدارة المهنة بأطرافها المختلفة ، إذ تم اختيار عينة عشوائية طبقية تناسبية من المجتمعات الثلاث . وتوصل البحث إلى استنتاجات عدة كان أبرزها عدم وجود علاقة بين متغيري التعليم المحاسبي والنظام الاقتصادي، إذ إن المناهج المحاسبية لا تساهم في تلبي الاحتياجات الاقتصادية، كما أن الحكومة لم تعطي أهمية لتفعيل التعليم المحاسبي لمواكبة التغيرات الاقتصادية الحاصلة إذ تعد الفلسفة السياسية ودور الحكومة المركزي في إدارة التعليم هي الفلسفة السائدة في التعليم لذا قدم البحث عدة توصيات منها تعزيز الفلسفة الاقتصادية في التعليم كون التعليم سلعة لها تكاليفها ومنافعها وأن الاستثمار في رأس المال البشري تفوق عملية الاستثمار في رأس المال المادي، إذ إن معدلات الدخل القومي ترتفع بارتفاع المستوى التعليمي وأن سيادة الدور المركزي للدولة في إدارة التعليم في العراق يفرض على عاتق وزارة التعليم العالي مهمة تطوير وتحديث التعليم المحاسبي بما يلبي احتياجات التنمية من خلال الكوادر البشرية المؤهلة عمليا وعلميا.

الكلمات المفتاحية: التعليم المحاسبي، النظام الاقتصادي.

¹ بحث مستل من رسالة ماجستير

Abstract:

The research aims to test the relationship and impact of accounting education on the effectiveness of the economic system in Iraq, as the central regulation and control of accounting education in Iraq is still in spite of the transformations that Iraq witnessed after 2003 in the transition towards a market economy, as accounting education does not reflect the economic changes in Iraq as well as Poor communication between professional and academic bodies, which led to a weak ability of accounting education to respond to the economic changes taking place locally and globally. Therefore, in the context of achieving the objectives of the current research, the descriptive and exploratory approach was used, as the opinions of both the community of professionals who work as auditors in auditing offices and companies were surveyed, and the opinions of specialists in Accountants who work in the academic side, as well as the bodies representing the management of the profession in its various parties, as a proportional stratified random sample was selected from the three communities. The research reached several conclusions, the most prominent of which was the absence of a relationship between the variables of accounting education and the economic system, as the accounting curricula do not keep pace with economic requirements, and the government did not give importance to activating accounting education to keep pace with the economic changes taking place, as the political philosophy and the central role of the government in education management are The prevailing philosophy in education, so the research presented several recommendations, including the promotion of economic philosophy in education, since education is a commodity that has its costs and benefits, and that investment in human capital outweighs the process of investment in physical capital, as national income rates rise with the increase in the educational level, and that the central role of the state prevails in The Education Administration in Iraq imposes on the Ministry of Higher Education the task of developing and modernizing accounting education to meet the needs of development through qualified human cadres practically and scientifically.

Keywords: Accounting education, economic system

المقدمة

أثرت التحولات الاقتصادية بشكل كبير على التعليم المحاسبي وعلى وضع المحاسبة كمهنة، حيث لا يعكس تعليم المحاسبة التغيرات المجتمعية فحسب، بل تظهر الدراسات السابقة العلاقات المتبادلة بين التعليم المحاسبي والمحاسبة كمهنة وقوى السوق مما يدل على ضرورة التنسيق بينهم. إذ يعد التعليم المحاسبي أحد أهم مقومات مهنة المحاسبة، إذ أن جودة التعليم من حيث أدائه في تحقيق أهدافه ينعكس على قدرة المؤسسات الأكاديمية في توفير مخرجات مؤهلة لتقوم بدورها المهني في سوق العمل بكل كفاءة حيث أثبتت الدراسات السابقة أن ضعف التوافق بين التعليم والمهنة يؤدي بدوره إلى بقاء تطور المهنة وبالتالي صعوبة مواجهة التغيرات الاقتصادية "وبما لا شك فيه فإن ذلك له مردود سلبي على تنمية وتطوير اقتصاد البلد.

أولاً : منهجية البحث :

1 – مشكلة البحث

لا زال التنظيم والرقابة المركزية للتعليم المحاسبي في العراق على الرغم من التحولات الاقتصادية التي شهدتها العراق بعد عام 2003 في التحول نحو اقتصاد السوق حيث لا يعكس التعليم المحاسبي التغيرات الاقتصادية الحاصلة في العراق فضلاً عن ضعف التواصل بين الجهات المهنية والأكاديمية مما أدى ضعف قدرة التعليم المحاسبي للاستجابة للتغيرات الاقتصادية الحاصلة محلياً وعالمياً وما ساهم في غياب التخطيط والعمل المشترك بما يخدم متطلبات سوق العمل والاقتصاد الوطني بشكل عام لذا يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية :

1- ما هو واقع التعليم المحاسبي والنظام الاقتصادي في العراق من وجهة نظر المهنيين والأكاديميين ؟.

2- ما هو تأثير التعليم المحاسبي في فاعلية النظام الاقتصادي في العراق ؟

2 – اهداف البحث :

يستهدف البحث الحالي في سياق المشكلة البحثية في تحقيق الاهداف الآتية :

1. تحديد واقع التعليم المحاسبي والنظام الاقتصادي في العراق من وجهة نظر المهنيين والأكاديميين.

2. اختبار علاقة وتأثير التعليم المحاسبي في فاعلية النظام الاقتصادي في العراق ؟

3-أهمية البحث

يتناول البحث مشكلة بحثية هامة على الصعيد المهني والأكاديمي، يمكن ان تسهم في:

1. المساهمة في تحديد اوجه التوافق بين التعليم المحاسبي ومتطلبات النظام الاقتصادي الجديد في العراق.

2. المساهمة في تحديد اوجه الخلل والمعوقات ومتطلبات الحل لتفعيل التوافق بين كل من التعليم المحاسبي ومتطلبات النظام الاقتصادي الجديد في العراق..

3. المساهمة في تفعيل ودعم سوق العمل المحاسبي من خلال تحديد مسارات التصحيح اللازمة للتعليم المحاسبي في العراق .

4-فرضيات البحث

أن دراسة وتحليل متغيرات البحث وعلاقتها يستند إلى فرضية رئيسة هي:

الفرضية الرئيسية: هناك علاقة وتأثير ذو دلالة احصائية بين التعليم المحاسبي والنظام الاقتصادي في العراق. وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

– هناك علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية بين التعليم المحاسبي والنظام الاقتصادي في العراق.

هناك علاقة تأثير ذات دلالة احصائية للتعليم المحاسبي في النظام الاقتصادي في العراق.

5- منهج البحث وأدوات جمع البيانات

من أجل تحقيق أهداف البحث تم تبني المناهج الآتية في إطار جانبي البحث وكالاتي:

1- **الجانبي النظري للبحث:** تم استخدام المنهج الاستقرائي الوصفي في عرض وتحليل متغيرات البحث بإطارها النظري، اعتماداً على الكتب والبحوث والدراسات السابقة المنشورة في الدوريات والمواقع الإلكترونية ذات الصلة.

2- **الجانبي العملي للبحث:** تم توظيف المناهج الآتية لأغراض انجاز الجانب العملي للبحث:.

أ. المنهج الوصفي الكمي في إطار دراسة وتحليل واقع متغيرات البحث من خلال استخدام أدوات التحليل الاحصائي الوصفية بالاعتماد على البيانات المجمعة من خلال استمارة استبانة معدة لهذا الغرض.

ب. المنهج الاحصائي الاستدلالي لاختبار العلاقات البحثية بين متغيرات البحث باستخدام أدوات التحليل الاحصائي الاستدلالي.

6-مجتمع وعينة البحث

يستند البحث إلى تحليل نتائج استمارة الاستبيان القائمة على استقصاء آراء الخبراء والمختصين بشأن واقع متغيرات التعلم المحاسبي والنظام الاقتصادي في العراق والعلاقات المتبادلة بينهم، وفي ضوء ذلك فقد تم تحديد مجتمع وعينة البحث على النحو الآتي:

1. مجتمع البحث: يمثل مجتمع البحث في كل من الجهات المؤثرة والفاعلة في تنظيم مهنة المحاسبة والمتمثلة بمجلس إدارة المهنة ومراقبي الحسابات من اصحاب مكاتب وشركات التدقيق فضلا عن العاملين في المجال الأكاديمي المحاسبي.
2. عينة البحث: تم تحديد واختيار عينة عشوائية طبقية تناسبية من المجتمعات الثلاث المذكورة.

7-حدود البحث

تمثل حدود البحث وفقا للتقسيم الآتي:

1. الحدود الزمانية: تم تحديد الحدود الزمانية للبحث بالفترة الزمنية (2022) وهي تمثل فترة البحث الحالي.
2. الحدود المكانية: تمثل الحدود المكانية بالبيئة المحلية العراقية.

ثانياً: الإطار النظري للبحث :

1- مفهوم وطبيعة التعليم المحاسبي

يعد التعليم من الأدوات التي تسهم بفاعلية في تكوين الفرد والمجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل، فالتعليم يمثل السبيل الرئيسي لإعداد القوى البشرية المتخصصة، وإبراز المواهب الفكرية والطاقات المبدعة التي تعطي للثقافة وتدفع بها نحو الأبداع (الحوت والشاذلي، 2007: 13). لذا فإن من الأهداف العامة لفلسفة التعليم الجامعي ربطه بالمجتمع، واستخدام مؤسساته لخدمة المجتمع عن طريق إجراء البحوث والدراسات العلمية في كافة المجالات، واستثمار نتائجه بما يحقق التطوير والارتقاء بكافة الممارسات التي تساعد في خدمة المجتمع، وتحقيق التطور العلمي وإيجاد الحلول لمختلف القضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي. وقد أكدت الأبحاث أنه لا مكان في الوقت الحاضر للتعليم المنعزل عن المجتمع ومشكلاته، وإن التعليم الفعال هو الذي يكون وثيق الصلة بحياة أفراد المجتمع وحاجاتهم ومشكلاتهم والقادر على إحداث التنمية الشاملة (عزب، 2007: 21).

ووفقاً لهذا المنظور يُنظر إلى التعليم المحاسبي على أنه جزء من نظام تربوي أوسع يوفر للاقتصاد قوة عاملة مجهزة بالمعرفة المطلوبة حيث يتم تحديد طبيعة تعليم المحاسبة بالإضافة إلى السياسة والدين وجميع أشكال التعليم الأخرى من خلال الظروف الاقتصادية حيث يتم تمثيلها في العلاقة بين القاعدة الاقتصادية والبنية المؤسسية (Mcphail, 2001: 471-474) فتضع الدراسات التعليم المحاسبي ضمن النظام المجتمعي الأوسع فتعليم المحاسبة لا يعكس التغيرات المجتمعية فحسب بل أيضاً يعكس التنمية المجتمعية ويؤثر عليها (Golyagina, 2019: 3). ويتم تعريف التعليم المحاسبي على أنه عملية "منظمة تقوم بها الجهات المسؤولة والتي تأتي في مقدمتها الجامعات وتتم هذه العملية بتزويد المتعلم بالمعارف الأساسية وإكسابه القدرات العلمية والعملية اللازمة التي تمكنه من ممارسة مهنة المحاسبي (المامي، 2019: 273). لذا يعد التعليم المحاسبي نظاماً لتقديم المعرفة العلمية المعتمدة والمهارات المتميزة وبما يخدم نمو المجتمع وقابليته الفكرية والتقنية، إذ يتميز بأهميته وارتباطه الاجتماعي. وأن قدرة النظام التعليمي على تلبية حاجات المجتمع تنبع من كونه جزءاً من النظام الاجتماعي الأكبر بمتغيراته السياسية والاجتماعية والثقافية والتي تشكل المرجعية الأساسية للتعليم. ففي السياق العام للدولة والمجتمع تمثل العقيدة الدينية والاجتماعية المرجعية الأولى وعقيدة النظام السياسي مرجعية أساسية وما ينتج عنها من تشريعات غالباً ما يكون الدستور قاعدتها وإساسها الأول والذي يضم القوانين والسياسة التعليمية والخطط والبرامج التعليمية (الشجيري، 2006: 49):

1- القانون العام للتعليم: وهو وثيقة تشريعية تصدر عن الجهة التشريعية لأي بلد وتضم:

أ. الأهداف العامة للتعليم.

ب. التوجهات العامة للتعليم والسياسة التعليمية.

ت. أنواع التعليم ومراحله وأهدافه.

2- السياسة التعليمية: تعد السياسة التعليمية جزءاً من السياسة العامة للدولة وترجمة للقوانين واللوائح والأنظمة والبرامج والتي تعتبر محددات تحكم وضع السياسة التعليمية وتعبّر عن آراء وإيديولوجية القائمين على وضعها وبذلك تعتبر جزءاً من السياسة المجتمعية والتي يكون التعليم المحاسبي أحد ادواتها (جايل، 2013: 411).

3- البرامج والخطط: ان نظام التعليم في كل مراحله ومستوياته يحتاج الى الاعتماد على التخطيط الذي يعتبر عملية تبدأ بفهم الفلسفة التعليمية وتحديد الاهداف والسياسات التعليمية والتخطيط التفصيلي الذي يتضمن تنفيذ الاستراتيجيات بطريقة تؤدي الى تحقيق الاهداف الاجتماعية عن طريق المناهج والبرامج التعليمية (الاسدي، 2013: 30).

4- اللوائح المنظمة: تعمل اللوائح على استيعاب القوانين التعليمية في سياقها العام والتنفيذي بحيث يتم تحويل النصوص القانونية والتوجيهات العامة إلى مهام وخطوات على الهياكل التنظيمية وعكسها على الواقع العملي. ومن اهم هذه اللوائح، اللوائح التنظيمية للمؤسسات التعليمية في مستوياتها المتعددة وانشطتها ووظائفها.

وللتعليم بشكل عام عدة اهداف يمكن تحقيقها من خلاله (احمد، 2021: 129):

1. الأهداف العلمية : تأهيل الطلبة في مجال تخصصهم ومواكبة ما يتوصل اليه العلم في حقل تخصصاتهم وتعليم الطرائق والاساليب التي تتعلق في البحث العلمي والتفكير الموضوعي وترسيخ المهارات والمبادئ الخاصة بالحوار والتفاهم العلمي.
 2. اهداف اجتماعية : اعداد القوى البشرية اللازمة لسد حاجة المجتمع وخدمته بالتعاون مع مؤسساته المختلفة للإسهام في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف المجالات.
 3. اهداف اقتصادية : وذلك من خلال اعداد طلاب مؤهلين لتكامل البناء داخل المجتمع من خلال اكتساب المعرفة التي تشكل أداة لتحقيق التقدم والتطور وتنمية مجال البحث والابتكار لديها لتعزيز القوة الاقتصادية للمجتمع.
 4. اهداف ذاتية : توسيع مدارك المتعلم نحو الثقافة العامة والتفكير المنطقي وتنمية الجوانب الشخصية والاخلاقية في التعامل مع الوجود والبيئة المحيطة.
- ولا يخرج التعليم المحاسبي عن السياق العام لتلك الأهداف باعتباره جزء من نظام تربوي ومجتمعي اوسع يهدف الى تقديم المعارف المتخصصة في الفروع المحاسبية التي تؤهل المتعلم لفهم أعمق في المحاسبة وتمكينه من دخول مجال المهنة، فتم صياغة اهداف التعليم المحاسبي في ظل متطلبات مهنة المحاسبة وسوق العمل بالإضافة إلى الطلب والعرض على المحاسبين (Low et al., 2013; 2). حيث ينظر إلى التعليم المحاسبي على أنه يتوافق بشكل أكبر من العديد من انواع التعليم الاخرى مع متطلبات القاعدة الاقتصادية نظراً لدور المحاسبة في تنظيم الحياة الاقتصادية للمجتمع (Mcpheal, 2001: 475)، مما يطلب تزويد الطلاب بالمعرفة حول كيفية أداء الوظيفة الاساسية داخل الاقتصاد إضافة إلى مهارات التكيف في التعامل مع بيئات الاعمال والقدرة في التعايش مع البيئات المختلفة في ظل بيئة معقدة تتسم بالتطور والتغير المستمر (الفرا، 2018: 34). ويقوم التعليم المحاسبي الجامعي الذي يحقق اهداف الجامعة على الدعائم التالية (الشجيري ، 2006 : 52):

- 1- المنهج الدراسي : ويتضمن الخطط والبرامج الدراسية ومدى موائمتها مع التخصص العلمي وحاجات الطلبة ومتطلبات المجتمع، وكذلك مدى مناسبة الخطط التدريسية بعناصرها (الاهداف، المحتوى، والانشطة) لتحقيق الأهداف الجامعية حيث تسهم بدور كبير في المحافظة على القاعدة التي تركز عليها فلسفة السياسة التعليمية مع مواكبة ما يستجد في مجالات التعليم من تغيرات وتقدم علمي على نحو ما يتفق مع طبيعة المجتمع، حيث إن المناهج تتشكل مع متغيرات البيئة التي تعيش فيها والنظم الاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية التي تسود المجتمع. وان المناهج لها اساس من النظريات والمفاهيم العلمية التي تقوم عليها، إذ يستند وضع وإعداد اهداف ومحتوى المناهج التعليمية على مجموعة من الاسس المعرفية والاجتماعية والثقافية المعينة وهي (إدريس، 2016: 16):

أ. **الاسس المعرفية:** إذ يتطلب على واضع المنهج مراعاة البنية المعرفية لكل فرع من فروع المعرفة، والربط بين المعلومات التي يتطلب ايصالها إلى الطالب وفق مستويات معينة وبين حياة الطالب وواقعه وحاجاته وتزويده بجميع انواع المعرفة في حقل التخصص سواء كانت معرفة تاريخية او معاصرة او مستقبلية.

ب. **الاسس الثقافية:** تُصاغ المناهج في إطار حاجات المجتمعات وذلك لكونها تعمل على الإلمام بالمعلومات التي توضح طبيعة المجتمع التي ينتمي اليه الطالب وتوفر فرص التعلم والمشاركة الفعلية في بناؤه وتطوره. لذا أن طبيعة وحاجات المجتمع يجب أن تكون واضحة لدى القائمين على وضع المناهج.

لذا فإن المناهج تعتبر خطة شاملة للمواد التي يجب ان تقدمها الجامعة للطلاب من اجل تأهيله للدخول والمشاركة في معترك الحياة (الشجيري ، 2006: 53). وتوصلت الكثير من الادبيات والبحوث التي تناولت التعليم المحاسبي على اهمية توفير المناهج المحاسبية على المهارات التالية (الفضل والجواوي ، 2000: 4):

- (1) مهارات التفكير الجيد والقدرة على حل المشاكل.
 - (2) مهارات الاتصال بجميع جوانبه (الاستماع، المناقشة، الكتابة).
 - (3) معلومات عن البيئة التي يتم ممارسة العمل فيها.
 - (4) مهارة التعامل بكفاءة مع الضغوط الصعبة.
 - (5) المهارة في احتراف المهنة بأخلاقياتها
 - (6) المعلومات الفنية (الخلفية المحاسبية وعلومها مثل الضرائب، التدقيق.. الخ)
- 2- **الهيئة التدريسية:** لما كان للمدرس من الأهمية وتلك الأدوار التي يقوم بها في اعداد الكفاءات البشرية للمجتمع في التخصصات المختلفة، وأيضاً في البحث العلمي الذي يساهم في تطوير مجتمعه (الاسدي، 2013: 255)، أدى الى ضرورة التركيز على امتلاك المدرس للخبرة العملية مما يؤدي إلى زيادة قدرته الكافية لشرح القضايا وتأكيد وصولها للطلبة بصورة أفضل حيث كلما كان المدرس يمتلك التأهيل العلمي والخبرة العملية كلما زادت قدرته من اعطاء المادة بصورتها النموذجية حيث من المعارف عليه وجود علاقة بين كفاءة ونوعية الهيئات التدريسية وجودة التعليم المحاسبي (حسان، 2018: 32).
- 3- **طريقة التدريس:** وتمثل المذهب او المنهج الذي يتم نقل المعرفة خلاله في العملية التدريسية، لذا فإن طرائق التدريس تتضمن مجموعة من الاساليب والتي تضم مجموعة القواعد والاجراءات التي تتمثل بالآتي (الشجيري، 2006: 53):
- نقل المعلومات والحقائق وتعليم المبادئ والمفاهيم.
 - ربط التعليم بالواقع العملي والاجتماعي بمحتواه الكلي.
 - تنظيم المحاضرات وتحقيق التفاعل الايجابي والمنظم لدى الطلاب وما يؤدي إلى تفعيل التفكير النقدي وترسيخ الافكار وتعزيز روح التعلم لديهم.
- وبشكل عام يوجد طريقتين للتدريس داخل الجامعة منها:
- أ- اسلوب التلقين: ويعتد هذا الاسلوب للتعليم على الالتقاء والتلقين للطلاب، وان يتم التركيز على الجانب الفني بشكل مسائل حسابية والتأكد على الجانب الكمي في تلقين عقل الطالب بالمعتقدات مما يخلق انطبعا في ذهن الطالب عن اهمية الأرقام المحاسبية دون مناقشة جوهر هذه الأرقام، مما يؤدي الى قدرات معطلة لعقل الطالب بسبب تلقينه للنظر بشكل ايجابي في الارقام المحاسبية دون التحقق من جوهرها. (سعد والعبدلله، 1999، 35)
- ب- التعلم الذاتي: يتمحور دور التعليم الذاتي في تنمية مهارات وقدرات الطلاب وتهيئتهم بشكل فني وعملي للممارسة العملية في سوق العمل وكذلك رفع مستوى تعلمهم الذاتي والاعتماد على النفس وتطوير العلاقات الجامعية ما بين الطلاب وأصحاب العمل والتركيز على ترابط الخطط الدراسية والمناهج مع متطلبات سوق العمل (حسان، 2018: 33).
- 5- **التدريب:** تعد من عوامل بناء المهارات المهنية لطلاب المحاسبة الاهتمام بالتدريب والمناهج العلمية وربط المهنة بالمنهج المحاسبي. وذلك بهدف تنمية مهارات الطلبة من خلال خلق التفاعل الكامل بين الجانب النظري والجانب التطبيقي لتعزيز الخبرة واكتساب المهارات التدريبية والتعرف على طبيعة المهنة التي سيارسونها مستقبلا (حسن، 2008: 188). ويعرف التدريب بأنه " العملية التي يتم من خلالها النمو المهني بشكل منظم للخبرات والمعارف والمهارات ونماذج السلوك المقتن الذي يكتسبه المتدرب في اثناء عملية الممارسة بما يساهم في رفع معدلات الأداء في المواقف المهنية المختلفة "، ولذلك في ظل التطورات المستمرة كان لا بد من التركيز على التكامل بين التدريب الميداني والتعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل (الحاج، 2018: 28).

2- فلسفة التعليم المحاسبي

يحتل التعليم دوراً مهماً في تشكيل عقلية الأمم وصناعتها، لذا يجب أن تبني سياسة التعليم مستندة إلى فلسفة اجتماعية تمثل التكوين الأساس لثقافة الأمة وفلسفتها (الاسدي، 2013: 24). فالتربية الاجتماعية تتشكل بشكل أكثر وضوحاً عندما يتم إعطاء عملية التعليم فلسفة مناسبة مما يعني وجود استراتيجية لصنع المعنى وتحديد الاهداف (النموذج) لتطور المجتمع، وهو ما يؤكد سعي البلدان الرائدة لتبني فلسفة تعليمية مناسبة (Ardashkin, 2015: 278). حيث تنقسم فلسفة التعليم الى فلسفتين رئيسيتين هما (عزب، 2007: 80):

1. الأولى تتمثل في جانب معرفي بحث بمعنى ان العلم هدف بحد ذاته بغض النظر عن فوائده وتطبيقاته.

2. والثانية اجتماعية سياسية حيث دراسة أوضاع المجتمع ومشاكله. واعداد اشخاص مؤهلين للعمل لتلبية الاحتياجات الاجتماعية بشكل فعال واقتصادي. ولذلك فإن الهدف النفعي للاستثمارات التي توجهها الحكومات والاطراف المعنية إلى جامعاتها يصبح مبرراً فهناك عائد محسوس ويمكن قياسه على الافراد والمجتمع (البدراوي، 2021: 8)، وهذا في جوهره ما يطلق عليه رأس المال البشري والذي يرى بعض الاقتصاديين انه عملية قوامها زيادة عدد الاشخاص الذين يتمتعون بالمهارات والمعارف والخبرات التي تتطلبها التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

علماً بأن استثمار الفرد في التعليم يستمر عائدته لفترات طويلة تصل إلى نهاية العمر في بعض الاحيان. إن هذه النظرية الاقتصادية للموارد البشرية تقتضي وجود تخطيط دقيق لحاجات المجتمع من خريجي الجامعات (الاسدي، 2013: 42). وقد ازداد قوة وانتشار المدخل الثاني في جميع الدول المتقدمة والنامية، وأكدت الدراسات على انه لا مكان للتعليم المنعزل عن المجتمع ومشاكله. لذا يعد تشابك التعليم المحاسبي بشكل خاص مع سياقه الاجتماعي والسياسي امراً أساسياً، فالتعليم المحاسبي ليس منفرداً بل جزء من جهود تعليمية وبنى تحتية أكبر فضلاً إلى إن فكرة التعليم ذاتها موجودة في إطار اجتماعي اقتصادي. فالعلاقة بين التعليم المحاسبي والنظام الاقتصادي يتوقف على انماط الممارسات المادية والاقتراضات والقيم والمعتقدات المبنية اجتماعياً والتي ينتج بها الافراد ويعد انتاج الجوانب المادية، والكيفية التي يقدمون بها معنى لمجتمعاتهم. ففي الانظمة الموجهة مركزياً حيث يسود منطق الدولة في تعليم المحاسبة والذي يركز على التوحيد وسيطرة الدولة على التعليم ويؤدي تنظيم مهنة المحاسبة والرقابة من قبل الدولة إلى مركزية ممارسة المحاسبة والتعليم حيث تكون الجامعات ساحة لتوحيد الممارسات المحاسبية حتى تتمكن الدولة من الاشراف والسيطرة عليه سيطرة كاملة ويتم تحديد القيمة التعليمية من خلال الارتباط بين المخرجات التعليمية والأهداف السياسية للدولة (Golyagina, 2019: 4). أما في الأنظمة الرأسمالية فيأخذ التعليم شكل الأساليب غير المباشرة في التنظيم من خلال اشراك الهيئات والجامعات المهنية في تكوين التعليم المحاسبي (الشجيري، 2006: 58)، إذ يتم اعتبار التعليم على أنه سلعة خاصة، إذ يتم التركيز على ديناميكيات السوق في تحديد أهداف التعليم المحاسبي ومتطلباته، حيث ينظر إلى الجامعات كوسيط وخلق الصلة بين السوق والطلبة وآلية تنظيم الطلب والعرض للقوى العاملة ويتم تحديد القيمة التعليمية من قبل مجموعة متنوعة من اصحاب المصالح (Golyagina, 2019: 17).

3- نمط التعليم المحاسبي وانعكاساته في فاعلية النظام الاقتصادي

يُنظر إلى التعليم من المنظور الاجتماعي والاقتصادي الحديث على أنه استثمار يحقق عائداً اقتصادياً، إذ إن الإفقار على التعليم يعد استثماراً يفوق بكثير معدل العائد من الاستثمار في معظم الأعمال التجارية والصناعية، لذا فإن معدلات الدخل القومي ترتفع بارتفاع المستوى التعليمي، مما يؤدي إلى ارتفاع القدرة الإنتاجية لأفراد المجتمع ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تتطلب إحداث تغييرات حقيقية في النظام التعليمي (البنساي، 2018: 43). فهناك تأكيداً في المجتمعات العلمية والتنظيمات المهنية المختلفة على إن الاستراتيجيات الحالية لمواجهة الحاجات الإنسانية غير قادرة على الاستمرار، وهذا يتطلب التحول في النموذج، فيما يخص العلاقة بين الأفراد وبيئتهم بأسلوب يستند إلى المنفعة المتبادلة والمستقرة، وأن هذا التحول يكون في التفكير والقيم وتصرفات الأفراد والمؤسسات، وذلك يتطلب جهوداً اجتماعية تأخذ بعين الاعتبار البيئة كفكرة أساسية في التعليم (الشجيري، 2006: 51). وهذا ما جعل العديد من الدول المتقدمة منها والدول التي تحاول تحقيق النمو الاقتصادي، تعمل على تبني صيغ وآليات لربط مؤسسات التعليم العالي باحتياجات المجتمع لما لذلك من دور في النمو الاقتصادي. إذ إن تجاهل كفاءة ارتباط التعليم باحتياجات المجتمع يشوه بشكل كبير صورة كفاءة ارتباط الناتج التعليمية والاقتصادية (Hanushek & Woessmann, 2020: 171).

إن مهمة الجامعات في مختلف بلدان العالم تزويد سوق العمل بالمخرجات المدربة والكفوة والتي تعمل على زيادة الإنتاجية، وبالتالي تنعكس على الزيادة في مستوى الدخل الفردي والقومي، فالتنمية الاقتصادية تتطلب عناصر من التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والمشاركة الجماعية، إذ يعد رأس المال البشري هو حجر الأساس في المجتمعات المتقدمة (سلمان، 2011: 1)، ويعتبر أمر محمياً جداً للدول النامية لأجل تحقيق النمو، حيث إن سعيها إلى تحقيق ذلك من خلال تركيزها على الاستثمار في رأس المال المادي دون الاهتمام في جودة رأس المال البشري، سيكون مصيره الفشل لا محالة (ميساي، 2018: 66). لذا تؤكد أدبيات النمو الاقتصادي بأن هناك ثلاثة آليات على الأقل يمكن أن يؤثر من خلالها التعليم على النمو الاقتصادي (Hanushek & Woessmann, 2020: 171):

أ. يمكن للتعليم أن يزيد من رأس المال البشري المتمثل في القوى العاملة، مما يزيد من إنتاجية العمل، وبالتالي النمو الانتقالي نحو مستوى أعلى من توازن الإنتاج.

ب. يمكن أن يؤدي التعليم إلى زيادة القدرة الابتكارية للاقتصاد، كما أن تطوير التقنيات والمنتجات والعمليات يعزز النمو الاقتصادي.

ت. يمكن إن يسهل التعليم نشر ونقل المعرفة اللازمة لفهم ومعالجة المعلومات الجديدة وتنفيذ التقنيات الجديدة بنجاح والتي ابتكرها الآخرون. إذ إن التعليم يمثل في جوهره نظاماً لتقديم المعرفة العلمية والمهارات المتميزة بما يخدم وغو المجتمع، ولا يعد التعليم المحاسبي بعيداً عن ذلك، كونه يتميز بأهميته وارتباطه الاجتماعي وكونه يزود المجتمع بالمتخصصين في ممارسة احد اهم المهن الاجتماعية، والتي تمثل دوراً بارزاً في تنظيم حياته الاقتصادية (الشجيري، 2006: 48-49)، إذ يعمل المحاسبين في جميع قطاعات الاقتصاد تقريباً ويساعدون الحكومات في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز أداء السوق المالي وذلك من خلال الإبلاغ عن المعلومات المالية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وتخصيص الموارد (7: IFAC, 2014). وبعد وجود نظام تعليمي جيد متكامل حجر الأساس في عملية أعداد محاسبين مؤهلين علمياً ومهنياً، كما إن وجود نظام يتسم بالجودة ومتوافق مع احتياجات المجتمع وتطويره يسهم بشكل فاعل بتحقيق التنمية الاقتصادية.

إن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى تغييرات في نظام التعليم السائد وذلك لخلق العقلية المذهبة والراغبة في فهم واقعها ومحيطها وتغييرها، ومن أجل إن يتحقق هذا النظام لا بد من توفر المستلزمات التالية (الحبيطي ورمو، 2002: 11):

أ. اعتماد سياسة واضحة للتعليم كجزء من السياسة العليا للتنمية القومية ينشئ منها نظام للأولويات ضمن إطار من الأهداف القومية والوطنية ووضع، استراتيجية متوافقة.

ب. ضرورة إن يكون برنامج التعليم المحاسبي قادراً على تأهيل الطلبة وإمدادهم بأنواع المهارات والمعرفة المطلوبة واكتسابهم القدرة على تحليل المعلومات واستخلاص المؤشرات.

ت. إن يكون نظام التعليم المحاسبي مرناً حتى يتمكن من مسايرة التطورات والاختراعات التقنية في مجال المعلومات. ويُنظر إلى التعليم المحاسبي على إنه أكثر أنواع التعليم استناداً إلى القاعدة الاقتصادية. فالأبحاث التي تناولت تعليم المحاسبة في الدول ذات الاقتصاد الانتقالي أظهرت كيف عملت هذه الدول على تحقيق الانسجام بين التعليم المحاسبي مع الاقتصاد الحالي، إذ أن التحول من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق أدى إلى تحول النظام المحاسبي من النموذج المخطط إلى نموذج يشبه الأنظمة الموجودة في اقتصادات السوق المتقدمة ولإنجاح الانتقال، من الضروري تحويل التعليم المحاسبي أولاً (Galina & Robert, 2003:1) ويتم تصنيف التعليم المحاسبي ومدى مواءمته مع متطلبات المهارات في الاقتصاد باعتباره أحد مكونات التنظيم المحاسبي كأحد القيود الدولية والمحلية الرئيسية التي تؤثر على الشركات الدولية (15: Radebaugh et al., 2004)، واحد العوامل التي تحدد مدى تطور الممارسات والتطبيقات المحاسبية، إذ تعتبر التطبيقات والمعايير المعقدة دون فائدة عندما تكون مستويات التعليم بشكل عام منخفضة (Choi & Meek, 2008:38). ولكي تؤدي المحاسبة دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية لأي دولة، يجب أن توفر المعلومات ذات الصلة ببيئتها واحتياجاتها المحلية ويجب إن يكون لدى المحاسبين كفاءات مهنية بالإضافة إلى التعلم ومهارات حل المشكلات حتى يتمكنوا من تكييف الممارسات لمجتمع متغير (Alsharari, 2017:3).

لذا تحاول البلدان ولا سيما النامية منها منذ فترة ليست بقصيرة الوصول إلى وضع اقتصادي واجتماعي أفضل من خلال قيامها بتنفيذ خطط تنمية طويلة الأمد وإن نجاح هذه المحاولات يعتمد إلى جانب عوامل أخرى على توفير المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات لغرض وضع هذه الخطط وتنفيذها ومتابعتها وانطلاقاً من أهمية المعلومات المحاسبية ودورها في مجال إنتاج وتوصيل المعلومات المفيدة لأغراض تحقيق خطط التنمية الاقتصادية، إذ يعد كلاً من التعليم المحاسبي والبحث العلمي عاملين حاسمين في عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تخرج المهارات التي تحتاجها خطط التنمية (الحبيطي ورمو، 2002: 1). ويؤكد (Detter) من أجل التنمية الاقتصادية فإن العالم يحتاج إلى محاسبين، "إذا تم قياس الثروة العامة وإدارتها وفهمها بشكل أفضل فإن المجتمع ككل سيستفيد، لكن هذا يتطلب محاسبة حديثة في القطاع العام ومحاسبين مهيئين للمساعدة في بناء موارد مالية عامة قوية (1: Detter, 2019).

رابعاً: الإطار العملي لتقييم وتحليل متغيرات البحث

تم اعتماد منهج الدراسة الوصفية الاستطلاعية القائمة على التحليل الإحصائي الكمي من خلال تصميم استبانة خاصة لجمع البيانات الميدانية وتم استخدام مقياس (ليكرت الخماسي) المكون من 5 درجات (اتفق تماماً، اتفق، إلى حد ما، لا اتفق، لا اتفق تماماً) لتقييم وقياس متغيرات الاستبانة وتضمن هيكل الاستبانة المحاور الآتية:

المحور الأول: البيانات الشخصية للمستجيبين: يتناول المحور البيانات العامة للمستجيبين والتي اشتملت على العمل الحالي، مكان العمل الحالي، سنوات الخبرة، والتأهيل العلمي.

المحور الثاني: الأسئلة المتعلقة بالتعليم المحاسبي الجامعي في العراق : تم التعبير عن هذا المتغير الرئيسي من خلال (51) متغير فرعي (سؤال) تم تصنيفها في (12) محور فرعي.

المحور الثالث : الأسئلة المتعلقة بالنظام الاقتصادي في العراق وتم التعبير عن هذا المتغير الرئيسي من خلال (49) متغير فرعي (سؤال) تم تصنيفها في (12) محور فرعي

التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات البحث وفقاً لخصائص عينة البحث

1. التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات البحث بحسب نوع العمل الحالي لأفراد عينة البحث: يعرض الجدول (1) نتائج التحليل الوصفي لإجابات عينة البحث مصنفة بحسب خاصية نوع العمل الحالي لأفراد العينة.

جدول (1) نتائج التحليل الوصفي الإحصائي بحسب نوع عمل عينة البحث

نوع العمل المتغير الرئيس	أكاديمي		مراقب حسابات		إدارة المهنة	
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التعليم المحاسبي	3.63	0.62	3.56	0.58	3.53	0.58
النظام الاقتصادي	3.59	0.52	3.60	0.54	3.52	0.41
متوسط المتوسطات	3.67	0.532	3.65	0.532	3.62	0.42

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً الى نتائج التحليل الإحصائي.

يوضح الجدول (1) بأن هناك توافق بين آراء عينة البحث بحسب نوع العمل حول متغيرات البحث ، إذ بلغ متوسط المتوسطات (3.67) (3.65) (3.62) للعينات الثلاث على التوالي وبانحراف معياري منخفض للعينات الثلاث ما يؤكد تجانس آراء العينة حول واقع المتغيرات في البيئة العراقية. فيما كان أعلى اتفاق بين العينات الثلاث حول متغير التعليم المحاسبي والنظام الاقتصادي.

2. التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات البحث بحسب سنوات خبرة أفراد عينة البحث: يتناول المحور وصف متغيرات البحث في ضوء نتائج آراء عينة البحث بحسب سنوات الخبرة.

جدول (2) نتائج التحليل الوصفي الإحصائي بحسب سنوات خبرة عينة البحث

سنوات الخبرة المتغير الرئيس	5 سنوات فأقل		10-6 سنوات		15-11 سنة		20-16 سنة		أكثر من 20 سنة	
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التعليم المحاسبي	3.82	0.62	4.14	0.55	3.96	0.49	3.62	0.42	3.32	0.52
النظام الاقتصادي	3.78	0.53	3.93	0.73	3.77	0.43	3.74	0.38	3.39	0.44
متوسط المتوسطات	3.83	0.47	4.08	0.58	3.93	0.41	3.73	0.41	3.45	0.47

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً الى نتائج التحليل الإحصائي.

يوضح الجدول (2) درجة اتفاق أفراد العينة بحسب سنوات الخبرة حول متغيرات البحث الرئيسية، وكانت أعلى نسبة درجة اتفاق بدلالة الوسط الحسابي للفئة (10-6 سنوات) بوسط حسابي (4.08) وبانحراف معياري بلغ (0.58)، وإن أدنى اتفاق جاء في الفئة (20 سنة فأكثر) بوسط حسابي (3.45) وبانحراف معياري (0.47). إن أعلى متغير في درجة الاتفاق كان متغير التعليم المحاسبي فيما تلاه النظام الاقتصادي. وهو ما يؤكد توافق أفراد عينة البحث باختلاف مستويات خبرتهم مع واقع متغيرات البحث بدرجة كبيرة وتشتت في آرائهم منخفض وهو ما يؤكد انسجام تلك الآراء حول تلك المتغيرات.

3. التحليل الإحصائي الوصفي بحسب التأهيل العلمي لأفراد عينة البحث: يتناول المحور وصف متغيرات البحث الرئيسة في ضوء نتائج آراء عينة البحث بحسب التأهيل العلمي وكالاتي:

جدول (3) نتائج التحليل الوصفي الإحصائي بحسب التأهيل العلمي لعينة البحث

التأهيل العلمي		بكالوريوس		ماجستير أو ما يعادلها		دكتوراه أو ما يعادلها	
المتغير الرئيس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتغير الرئيس
التعليم المحاسبي	4.00	0.74	3.66	0.56	3.53	0.60	
النظام الاقتصادي	4.00	0.90	3.68	0.46	3.51	0.50	
متوسط المتوسطات	4.02	0.74	3.74	0.46	3.6	0.52	

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا الى نتائج التحليل الإحصائي.

يتبين من خلال الجدول (3) بأن أعلى نسبة درجة اتفاق بدلالة الوسط الحسابي كان لدى فئة الحاصلين على البكالوريوس بوسط حسابي (4.02) وبانحراف معياري (0.74)، وان ادنى اتفاق كان لدى فئة (دكتوراه أو ما يعادلها) بوسط حسابي (3.6) وبانحراف معياري (0.52)، فيما كان متغير النظام الاقتصادي أكثر اتفاقا فيما بين أفراد العينة ثم متغير التعليم المحاسبي، وهو ما يؤكد انسجام آراء أفراد العينة رغم تباين التأهيل العلمي وبانحراف معياري يعكس تشتت بالآراء معتدلا.

2-التحليل الإحصائي الوصفي لمتغير التعليم المحاسبي:

المحور الأول – فلسفة التعليم المحاسبي الجامعي:.

جدول (4) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير فلسفة التعليم المحاسبي في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
إن المنطق الذي تستند عليه فلسفة التعليم المحاسبي في العراق هو:					
1	الفلسفة السياسية ودور الحكومة المركزي في إدارة التعليم.	4.11	%82.2	0.73	0.85
2	الفلسفة الاقتصادية التي تنظر الى التعليم كونه نشاط له تكاليفه ومنافعه.	3.36	%67.2	1.39	1.18
3	الاعتبارات العلمية التي يتم وضعها من قبل المتخصصين في المحاسبة.	3.86	%77.2	0.88	0.93
4	فلسفة معرفية تنظر الى التعليم كونه هدف مجرد بحد ذاته.	3.76	%75.2	1.17	1.08
	متوسط المتوسطات	3.77	%75.45	1.04	1.01

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (4) بان الفلسفة السياسية ودور الحكومة المركزي في إدارة التعليم هي الفلسفة الاساسية التي يستند اليها التعليم المحاسبي وفقا لآراء العينة يليها الاعتبارات العلمية التي يتم وضعها من قبل المتخصصين في المحاسبة ومن ثم الفلسفة المعرفية والتي تنظر الى التعليم كونه هدف مجرد ذاته واخير الفلسفة الاقتصادية التي تنظر الى التعليم كونه نشاط له تكاليفه ومنافعه إذ حصل على ادنى مستوى إجابة.

المحور الثاني – طبيعة الأهداف التعليمية:

جدول (5) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير طبيعة الأهداف التعليمية في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تتجلى الأهداف التعليمية التي يسعى التعليم المحاسبي الجامعي الى تحقيقها:					
1	تهيئة الطالب مهتيا وتوفير الخلفية المتخصصة في النظم المحاسبية.	3.77	%75.4	1.34	1.15
2	تنمية وتطوير الخبرات والجوانب الفنية للمحاسبة.	3.70	%74	1.25	1.11

1.16	1.36	%71.4	3.57	تطوير مهارات الحوار وحل المشكلات والتعلم الذاتي.	3
1.08	1.18	%77.2	3.86	إجادة التلقين دون الاهتمام الكبير بالقدرة على التفاعل والانخراط في سوق العمل.	4
1.13	1.28	73.4	3.67	مواكبة التطورات العالمية في مجال برامج وطرق التعليم المحاسبي.	5
1.12	1.28	%74.2	3.71	متوسط المتوسطات	

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (5) الأهداف التعليمية التي يسعى التعليم المحاسبي إلى تحقيقها فقد ترتبت وفقاً لآراء العينة كما يلي (إجادة التلقين دون الاهتمام الكبير بالقدرة على التفاعل والانخراط في سوق العمل و يليه تهيئة الطالب مهنياً وتوفير الخلفية المتخصصة في النظم المحاسبية فيما يليه تطوير الخبرات والجوانب الفنية للمحاسبة ومن ثم مواكبة التطورات العالمية في مجال وطرق التعليم المحاسبي واخير تطوير مهارات الحوار وحل المشكلات والتعلم الذاتي). أما على مستوى النتائج الإجمالية للمحور فكانت بمتوسط (3.71) ونسبة مئوية (74.2%) وبانحراف معياري (1.28).

المحور الثالث – سمات الأهداف التعليمية:

جدول (6) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير سمات الأهداف التعليمية في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تتسم الأهداف التعليمية في البيئة الوطنية بأنها أهداف:					
1-	عامة لا يتم التعرف فيما إذا تم تحقيقها أم لا.	4.01	%80.2	0.90	0.82
2-	تتلاءم ومتطلبات وحاجات البيئة الوطنية.	3.45	%69	1.02	1.06
3-	موضوعية ودقيقة من خلال قياس مدى التوافق مع متطلبات سوق العمل كما ونوعاً.	3.30	%66	1.15	1.32
	متوسط المتوسطات	3.58	71.7	1.02	1.06

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (6) سمات الأهداف التعليمية في البيئة الوطنية قد ترتبت وفقاً لآراء عينة البحث كما يلي (عامة لا يتم التعرف فيما إذا تم تحقيقها أم لا فيما تلاه بانها ملائمة ومتطلبات وحاجات البيئة الاقتصادية واخيراً موضوعية ودقيقة من خلال قياس مدى التوافق مع متطلبات سوق العمل كما ونوعاً).

المحور الرابع – نمط التعليم المحاسبي:

جدول (7) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير نمط التعليم المحاسبي في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يركز التعليم المحاسبي في العراق على:					
1	الحجم، من خلال التوسع في عدد المواد الدراسية وتنوعها دون التعمق.	3.90	%78	0.88	0.77
2	النوع، من خلال التركيز على العمق في تناول مناهج قليلة.	3.35	%67	1.11	1.24
3	التركيز على الأبعاد النظرية في الغالب.	4.10	%82	0.80	0.64
4	التركيز على الأبعاد التطبيقية في الغالب.	3.10	%62	1.18	1.40
	متوسط المتوسطات	3.61	%72.25	0.99	1.01

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يُبين الجدول (7) بان نمط التعليم المحاسبي قد ترتب وفقاً لآراء عينة البحث كما يلي (التركيز على الأبعاد النظرية في الغالب يليه التركيز على الحجم من خلال التوسع في عدد المواد الدراسية وتنوعها دون التعمق ومن ثم التركيز على النوع من خلال التركيز على العمق في تناول مناهج قليلة واخيراً التركيز على الأبعاد التطبيقية في الغالب) وهو ما ينسجم مع الدراسات السابقة في هذا الإطار.

المحور الخامس – المناهج الدراسية:

جدول (8) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير المناهج الدراسية في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تتسم المناهج الدراسية المحاسبية في التعليم الجامعي بأنها:					
1	ملائمة محتوى المناهج المحاسبية للمتطلبات المهنية الصرفة.	3.42	%68.4	1.07	1.15
2	تركيزها على تحقيق متطلبات سوق العمل في العراق.	3.22	%64.4	1.12	1.26
3	منقولة وتعتمد بالدرجة الأكبر على المعرفة الدولية المتخصصة.	3.56	%71.2	1.02	1.05
4	تركز على الأبعاد السلوكية المهنية وتعزيز القيم والأعراف والتقاليد الاجتماعية.	3.27	%65.4	1.10	1.21
متوسط المتوسطات					
		3.36	%67.35	1.08	1.16

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (8) بأن ملائمة المناهج الدراسية قد ترتب وفقاً لآراء العينة كما يلي (منقولة وتعتمد بالدرجة الأكبر على المعرفة الدولية المتخصصة فيما تلاه ملائمة محتوى المناهج المحاسبية للمتطلبات المهنية الصرفة ومن ثم تركيزها على الأبعاد السلوكية المهنية وتعزيز القيم والأعراف والتقاليد الاجتماعية وأخيراً تركيزها على تحقيق متطلبات سوق العمل في العراق).

المحور السادس – طريقة التدريس:

جدول (9) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير طريقة التدريس في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تعد الطريقة السائدة في تدريس المناهج المحاسبية في العراق هي:					
1	التعلم الذاتي وأسلوب الحوار والنقاش والتفكير الذهني.	3.06	%61.2	1.32	1.15
2	أسلوب التلقين من خلال المحاضرة والمحاضرات التمرينية.	4.18	%84	.58	.76
3	التنوع في طرائق التدريس بين التعلم الذاتي والحوار وأسلوب التلقين.	3.38	%68	1.32	1.32
متوسط المتوسطات					
		3.54	%71.06	1.07	1.07

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (9) بأن أسلوب التلقين من خلال المحاضرة والمحاضرات التمرينية هي الطريقة السائدة في تدريس المناهج المحاسبية يليه التنوع في طرائق التدريس بين التعلم الذاتي والحوار وأسلوب التلقين وأخيراً طريقة التعلم الذاتي وأسلوب الحوار والنقاش والتفكير الذهني وهو ما يتسجم مع ما تؤكدته الدراسات السابقة في هذا الإطار.

المحور السابع – ملائمة المناهج الدراسية للمتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية:

جدول (10) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير ملائمة المناهج الدراسية للمتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يتم التحديث المستمر للمناهج الدراسية من خلال:					
1	ربط التكنولوجيا بالحاسبة وتطوراتها من خلال التطبيقات الحاسوبية على الحاسوب.	3.51	70.2	1.19	1.41

2	تعزيز المناهج التعليمية باستخدام نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية.	3.47	%69.4	1.15	1.34
3	تطوير المناهج لتعكس التغيرات الحاصلة في النظام الاقتصادي للعراق.	3.50	%70	1.10	1.21
4	تعكس المناهج وتركز على خصوصية الأنشطة الاقتصادية الكبيرة والأساسية السائدة في العراق كقطاعي النفط والزراعة.	3.48	%69.6	1.14	1.31
5	تركز المناهج الدراسية على المحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة كما هو تركيزها على المنشآت الكبيرة.	3.53	%71	0.98	0.96
6	تركز المناهج الدراسية على حيوية المحاسبة في المؤسسات المالية المختلفة.	3.75	%75	0.97	0.94
7	تولي اهتمام كبيراً لجودة المعلومات الحاسوبية ومفاهيم الشفافية والمساءلة.	3.67	%73.4	1.01	1.03
متوسط المتوسطات					
		3.55	%71.22	1.07	1.17

المصدر: من إعداد الباحثين ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (10) بأن تحديث المناهج الدراسية مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية قد ترتب وفقاً لآراء عينة البحث كما يلي (تركز المناهج الدراسية على حيوية المحاسبة في المؤسسات المالية المختلفة ثم تلاه تولي المناهج الدراسية اهتماماً كبيراً لجودة المعلومات الحاسوبية ومفاهيم الشفافية والمساءلة يليه تركيز المناهج الدراسية على المحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة كما هو تركيزها على المنشآت الكبيرة ومن ثم ربط التكنولوجيا بالمحاسبة وتطوراتها من خلال التطبيقات الحاسوبية على الحاسوب يليه تطوير المناهج لتعكس التغيرات الحاصلة في النظام الاقتصادي للعراق من ثم تعكس المناهج وتركز على خصوصية الأنشطة الاقتصادية الكبيرة والأساسية السائدة في العراق كقطاعي النفط والزراعة وأخيراً تعزيز المناهج التعليمية باستخدام نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية).

المحور الثامن – طبيعة المصادر الأساسية المعتمدة في التعليم الحاسوبي:

جدول (11) نتائج التحليل الإحصائي لمغير المصادر الأساسية للتعليم الحاسوبي في العراق

ت	المغير الفرعي	الوسط الحاسوبي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تستند المصادر المعتمدة في التعليم الحاسوبي الى:					
1	الخبرات والممارسات التي تتم في بيئات دولية متطورة أخرى.	3.73	%75	1.02	1.05
2	الممارسات المهنية السائدة في العراق.	3.68	%74	0.97	0.95
3	الجوانب النظرية المنقولة من بيئات أخرى.	4.02	%80.4	0.88	0.78
متوسط المتوسطات					
		3.81	%76.4	0.95	0.92

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (11) بأن المصادر المعتمدة في التعليم الحاسوبي في العراق تستند أساساً على الجوانب النظرية المنقولة من بيئات أخرى تلاه الخبرات والممارسات التي تتم في بيئات دولية متطورة أخرى وأخيراً الممارسات المهنية السائدة في العراق).

المحور التاسع – المناهج الدراسية ومتطلبات البيئة العراقية:

جدول (12) نتائج التحليل الإحصائي لمغير مناهج التعليم ومتطلبات البيئة العراقية

ت	المغير الفرعي	الوسط الحاسوبي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يعد منهج التعليم الحاسوبي في الجامعات العراقية:					
1	ملائماً لنوع وخصوصية الاقتصاد العراقي.	3.42	%68.4	1.08	1.18
2	ملائماً لمتطلبات سوق العمل الحاسوبي العراقي.	3.25	%65	1.13	1.27
3	ملائماً للمتطلبات التنظيمية والمهنية المحلية.	3.35	%67	.95	.91

4	ملائمة للمتغيرات الاقتصادية والمحاسبية العالمية.	3.33	%66.7	1.10	1.21
	متوسط المتوسطات	3.33	%66.77	1.06	1.14

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (12) مدى ملائمة منهج التعليم المحاسبي ومتطلبات البيئة العراقية حسب ترتيبها وفقاً لآراء العينة وكالتالي (ملائمة لنوع وخصوصية الاقتصاد العراقي فيما تلاه ملائمة للمتطلبات التنظيمية والمهنية المحلية ويليه ملائمة للمتغيرات الاقتصادية والمحاسبية العامة واخيراً ملائمة لمتطلبات سوق العمل المحاسبي العراقي).

المحور العاشر – التدريب الميداني:.

جدول (13) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير التدريب الميداني في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يتسم التدريب الميداني للطلبة خلال الدراسة بكونه:					
1	يتم في بيئة العمل الواقعية.	3.40	%68	1.26	1.61
2	يتوافق ونفي المعلومات المكتسبة نظرياً	3.21	%64.2	1.23	1.53
3	يتم بشكل شامل وجدي.	2.85	%57	1.20	1.44
4	يركز على الإجراءات الشكلية ومرور الوقت فقط.	3.92	%78.4	1.01	1.03
	متوسط المتوسطات	3.34	%66.9	1.17	1.40

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (13) بان التدريب الميداني يركز اساساً على الاجراءات الشكلية ومرور الوقت فقط فيما تلاه يتم في بيئة العمل الواقعية ومن ثم يليه يتوافق ونفي المعلومات المكتسبة نظرياً واخيراً يتم بشكل شامل وجدي.

المحور الحادي عشر – مواضيع التعليم المحاسبي:

جدول (14) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير مواضيع التعليم المحاسبي في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يركز التعليم المحاسبي على مواضيع أكبر من غيرها مثل:					
1	الأنظمة المحاسبية الموحدة	4.02	%80.4	0.81	0.65
2	التدقيق والرقابة	3.88	%77.6	0.92	0.86
3	التكاليف والإدارة	3.97	%79.4	0.92	0.86
4	معايير الإبلاغ المالي البولية	3.42	%68.4	1.04	1.08
5	محاسبة المصادر الطبيعية	3.26	%65.2	1.22	1.51
6	نظم المعلومات الإلكترونية	3.65	%73	1.04	1.09
	متوسط المتوسطات	3.7	%74	0.99	1.00

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (14) بان مواضيع التعليم المحاسبي والتي يتم التركيز عليها بحسب آراء العينة كالآتي (الأنظمة المحاسبية الموحدة يليها التكاليف والإدارة وتدقيق والرقابة ومن ثم نظم المعلومات الإلكترونية ويليه معايير الإبلاغ المالي الدولية واخيراً محاسبة المصادر الطبيعية).

المحور الثاني عشر – البحوث المحاسبية:

جدول (15) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير البحوث المحاسبية في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تتسم البحوث المحاسبية لطلبة أو تدريسي المحاسبة في العراق بأنها:					
1	تتأثر بشكل كبير بالبحوث المنشورة على المستوى الدولي	3.98	%79.6	0.92	0.84
2	تتأثر بشكل كبير بحاجات ومتطلبات البيئة الوطنية	3.65	%73	1.02	1.04
3	تركز بشكل كبير على تطوير التطبيق المحاسبي.	3.48	%69.6	1.01	1.03
4	تركز بشكل كبير على الأبعاد النظرية المحاسبية	3.83	%76.6	.96	.92
	متوسط المتوسطات	3.73	74.7	0.97	0.95

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (15) بأن طبيعة البحوث المحاسبية لطلبة أو تدريسي المحاسبة في العراق تتسم بحسب آراء العينة كالتالي (تتأثر بشكل كبير بالبحوث المنشورة على المستوى الدولي ويليها تركيزها بشكل كبير على الأبعاد النظرية المحاسبية فيما تلاه تتأثر بشكل كبير بحاجات ومتطلبات البيئة الوطنية وأخيراً تركيز بشكل كبير على تطوير التطبيق المحاسبي).

3- نتائج تحليل لمتغير النظام الاقتصادي في العراق :

جدول (16) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير النظام الاقتصادي في العراق

المحور الأول – طبيعة النظام الاقتصادي في العراق .

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تستند الفلسفة الاقتصادية التي تقود الاقتصاد في البيئة الوطنية الى:					
1	فلسفة اقتصاد السوق الحر	3.22	%64.4	1.27	1.62
2	فلسفة اقتصاد السوق الاجتماعي	3.00	%60	1.15	1.34
3	رأسمالية الدولة المركزية	3.20	%64	1.20	1.45
4	التخطيط والتوجيه المركزي للدولة بإطار فلسفة السوق.	3.23	%65	1.15	1.32
5	هجين بين اقتصاد السوق والاقتصاد الموجه مركزياً	3.73	%74.6	1.04	1.08
	متوسط المتوسطات	3.27	%65.60	1.16	1.36

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (16) بأن الفلسفة الاقتصادية في البيئة العراقية تقوم أساساً وفقاً لآراء العينة على أنه اقتصاد هجين بين اقتصاد السوق والاقتصاد الموجه مركزياً تلاه فلسفة التخطيط والتوجيه المركزي للدولة ويليها فلسفة اقتصاد السوق الحر ومن ثم رأسمالية الدولة المركزية وأخيراً فلسفة السوق الاجتماعي. أما على مستوى الإجمالي للمحور فتشير نتائج اتفاق إجابات العينة بقيمة وسط حسابي (3.27) ونسبة مئوية (65.60%) وانحراف معياري (1.16) مما يدل على عدم وجود فلسفة واضحة للاقتصاد العراقي.

المحور الثاني – خصوصية النشاط الاقتصادي:

جدول (17) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير خصوصية النشاط الاقتصادي في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يمثل النشاط الاقتصادي الأبرز والساكن في العراق:					
1	زراعي	3.15	%63	1.05	1.11

2	نفطي	4.60	%92	.64	.42
3	صناعي	2.68	%53.6	1.14	1.30
4	خدي	3.36	%67.2	1.02	1.04
متوسط المتوسطات		3.44	%69	0.96	0.96

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين جدول (17) بان النشاط الاقتصادي الابرز والسائد في العراق حسب ترتيبها وفقا لآراء عينة البحث كان كالتالي (نفطي تلاه الخدي ومن ثم الزراعي واخير الصناعي)

المحور الثالث – آلية توزيع الناتج والدخل القومي.

جدول (18) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير آلية توزيع الناتج والدخل القومي في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يتم توزيع الناتج القومي والثروة في البيئة الوطنية بالاعتماد على:					
1	آلية السوق في توزيع الناتج والدخل.	3.22	%64.4	1.19	1.41
2	الخطط الاقتصادية المركزية.	3.55	%71	0.93	0.88
3	خليط بين الخطط المركزية وآلية السوق.	3.43	%68.6	1.06	1.13
متوسط المتوسطات		3.4	%68	1.06	1.14

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (18) بان الآلية المتبعة في توزيع الناتج القومي والثروة في البيئة الوطنية قد كان ترتيبها وفقا لآراء عينة البحث (الخطط الاقتصادية المركزية يليه خليط بين الخطط المركزية وآلية السوق واخير آلية السوق في توزيع الناتج والثروة والذي حقق ادنى مستوى إجابة)

المحور الرابع – السلوك الاقتصادي للفرد:

جدول (19) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير السلوك الاقتصادي للفرد في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يقوم السلوك الاقتصادي للفرد العراقي أساسا على:					
1	نزعة تعظيم الربح	3.98	%79.6	0.90	0.82
2	النزعة الاستهلاكية	3.98	%79.6	0.77	0.59
3	سلوك المستثمر الفردي	3.82	%76.4	0.82	0.67
4	سلوك الاستثمار الجماعي	3.11	%62.2	1.03	1.06
5	الميل للأنشطة الاقتصادية التجارية	3.85	%77	0.91	0.83
6	الميل للأنشطة الاقتصادية الزراعية	3.18	%63.6	1.04	1.09
7	الميل للأنشطة الاقتصادية المالية	3.78	%75.6	0.89	0.80
متوسط المتوسطات		3.67	%73.43	0.9	0.83

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (19) بان السلوك الاقتصادي للفرد العراقي يقوم على نزعة تعظيم الربح والنزعة الاستهلاكية اولا يليه الميل للأنشطة الاقتصادية التجارية تلاه سلوك المستثمر الفردي ومن ثم الميل للأنشطة الاقتصادية المالية ومن ثم الميل للأنشطة الاقتصادية الزراعية واخيرا سلوك الاستثمار الجماعي.

المحور الخامس – طبيعة الملكية:

جدول (20) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير طبيعة الملكية في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
تعد الملكية المقبولة اجتماعيا هي:					
1	الملكية الخاصة	4.26	%85.2	0.74	0.55
2	الملكية العامة	3.47	%69.4	0.89	0.80
3	الملكية العائلية	3.73	%74.6	0.91	0.82
4	الملكية المختلطة	3.38	%67.6	0.92	0.84
متوسط المتوسطات					
0.75					

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (20) طبيعة الملكية المقبولة اجتماعيا والتي كان ترتيب فقراتها بحسب آراء عينة البحث كالتالي (الملكية الخاصة يليه الملكية العائلية ومن ثم الملكية العامة واخير الملكية المختلطة)، وهذا يتعارض مع حقيقة الملكية المثبتة من خلال تحليل المحتوى.

المحور السادس – الوحدات الاقتصادية:

جدول (21) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير طبيعة الوحدات الاقتصادية في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
إن طبيعة الوحدات الاقتصادية السائدة في البيئة المحلية هي:					
1	مشاريع فردية	3.92	%78.4	0.89	0.80
2	شركات تضامنية	3.65	%73	0.78	0.61
3	شركات محدودة	3.96	%79.2	0.80	0.64
4	شركات مساهمة كبيرة	3.43	%68.6	1.07	1.16
متوسط المتوسطات					
0.80					

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين جدول (21) طبيعة الوحدات الاقتصادية السائدة في البيئة المحلية حسب ترتيبها وفقا لآراء العينة كالتالي (شركات محدودة تلاها المشاريع الفردية ومن ثم الشركات التضامنية واخيرا الشركات المساهمة الكبيرة).

المحور السابع – مصادر التمويل:

جدول (22) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير مصادر التمويل في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يعد مصدر التمويل السائد للأنشطة الاقتصادية في العراق هو:					
1	المستثمرين الأفراد	4.05	%81	.84	.70
2	البنوك	3.82	%76.4	.85	.72
3	الدولة	3.53	%70.6	1.11	1.23
4	العوائل	3.68	%73.6	1.07	1.15
متوسط المتوسطات					
0.95					

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (22) بان مصادر التمويل للأنشطة الاقتصادية في العراق حسب ترتيبها وفقا لآراء العينة كالتالي (المستثمرين الافراد يليها البنوك ومن ثم العوائل واخيرا الدولة). وهذا يتقاطع بشكل كبير مع المحور السابق .

المحور الثامن – درجة التطور والتعقيد الاقتصادي:

جدول (23) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير درجة التطور والتعقيد الاقتصادي في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يتسم الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد ذو:					
1	وحدات اقتصادية معقدة وكبيرة	3.03	%60.6	1.25	1.58
2	أسواق مالية متطورة	2.71	%54.2	1.14	1.32
3	مؤسسات مالية كبيرة ومتطورة	2.65	%53	1.18	1.39
4	شركات واستثمارات دولية	2.82	%56.4	1.29	1.66
	متوسط المتوسطات	2.80	%56.05	1.21	1.48

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (23) درجة تطور وتعقيد الاقتصاد العراقي بحسب آراء عينة البحث كالتالي (وحدات اقتصادية معقدة وكبيرة فيما تلاه شركات واستثمارات دولية ومن ثم أسواق مالية متطورة واخيرا مؤسسات مالية كبيرة ومتطورة) وهو ما لا يمثل واقع الاقتصاد العراقي مطلقا.

المحور التاسع – درجة الاستقرار الاقتصادي.

جدول (24) نتائج التحليل الإحصائي لمتغير درجة الاستقرار الاقتصادي في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
يتسم الاقتصاد العراقي بأنه:					
1	ذو درجات تضخم مفرطة	3.76	%75.2	1.02	1.04
2	ذو عملة غير مستقرة	3.80	%76	0.97	0.94
3	يرتبط بالأنشطة الاقتصادية التجارية الدولية	3.25	%65	1.20	1.45
4	ارتفاع الدين الخارجي نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي	3.66	%73.2	1.09	1.18
	متوسط المتوسطات	3.61	%72.35	1.07	1.15

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (24) نتائج درجة استقرار الاقتصاد العراقي بحسب آراء عينة البحث كالتالي (ذو عملة غير مستقرة تلاه ذو درجات تضخم مفرط ومن ثم ارتفاع الدين الخارجي نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي واخيرا يرتبط بالأنشطة الاقتصادية التجارية الدولية) .

المحور العاشر – علاقة النظام الاقتصادي بالمهنة والتعليم المحاسبي:

جدول (25) نتائج التحليل الإحصائي لعلاقة النظام الاقتصادي بالمهنة والتعليم المحاسبي في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
إن طبيعة النظام الاقتصادي السائد أدى إلى ضعف دور:					
1	المهنة في دعم فاعلية السوق المالي.	3.96	%79.2	0.94	0.89
2	المهنة في المساهمة في تفعيل دور المؤسسات المالية	3.82	%76.4	0.91	0.83

0.75	0.86	%76.4	3.82	المهنة في تفعيل المحاسبة على مستوى الوحدة الاقتصادية	3
0.86	0.92	%77	3.85	التعليم المحاسبي الجامعي في دعم سوق العمل.	4
0.83	0.90	%77.25	3.86	متوسط المتوسطات	

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (25) بأن طبيعة النظام الاقتصادي السائد أدى إلى ضعف دور المهنة والتعليم في المجالات الآتية بحسب آراء عينة البحث على الترتيب (ضعف دور المهنة في دعم فاعلية السوق المالي تلاه ضعف دور التعليم المحاسبي في دعم سوق العمل وأخيراً ضعف دور المهنة في تفعيل دور المؤسسات المالية وتفعيل المحاسبة على مستوى الوحدة الاقتصادية).

المحور الثاني عشر – انعكاسات المهنة والتعليم المحاسبي في النظام الاقتصادي:

جدول (26) نتائج التحليل الإحصائي لانعكاسات المهنة والتعليم المحاسبي في النظام الاقتصادي في العراق

ت	المتغير الفرعي	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
إن غياب ملامح نظام اقتصادي قوي في العراق يعود في جزء منه إلى:					
1	عدم وضوح نوع وطبيعة النظام الاقتصادي في العراق.	4.22	%84.4	0.71	0.50
2	ضعف دور مهنة المحاسبة في تفعيل ودعم القرارات الاقتصادية الرشيدة	3.98	%79.6	0.83	0.69
3	غياب دور التعليم المحاسبي في مد الاقتصاد بالموارد البشرية الكفؤة.	3.90	%78	0.96	0.92
	متوسط المتوسطات	4.03	%80.67	0.83	0.70

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي.

يبين الجدول (27) بأن غياب ملامح اقتصاد قوي في العراق يعود في جزء منه بحسب آراء العينة إلى الأسباب الآتية على الترتيب (عدم وضوح نوع وطبيعة النظام الاقتصادي في العراق تلاه ضعف دور مهنة المحاسبة في تفعيل ودعم القرارات الاقتصادية وأخيراً غياب دور التعليم المحاسبي في مد الاقتصاد بالموارد البشرية الكفؤة).

4-اختبار وتحليل الفرضية الرئيسية: تم صياغة الفرضية الرئيسية على النحو الآتي: "هناك علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية بين التعليم المحاسبي والنظام الاقتصادي في العراق". والتي تنبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التعليم المحاسبي والنظام الاقتصادي في العراق.

هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التعليم المحاسبي والنظام الاقتصادي في العراق.

ولأجل اتخاذ القرار بشأن الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، سيتم اختبار العلاقة عبر احتساب معامل ارتباط بيرسون بين كل من المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث كانت نتائج الاختبار كما موضحة في الجدول (28).

جدول (28) قيم معامل ارتباط بيرسون

Y	X	معامل ارتباط بيرسون (r)	مستوى الدلالة	الدلالة
النظام الاقتصادي	التعليم المحاسبي	-0.024	0.871	غير دال إحصائياً

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ويتبين من خلال الجدول (28) بأن قيمة معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين قد بلغت (-0.024) وهي قيمة سالبة غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05) وتشير هذه النتيجة إلى العلاقة العكسية والضعيفة جداً بين المتغيرين. ووفقاً لذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى.

وقبل اختبار الفرضية تم التأكد من خلو نموذج الانحدار الخطي من مشكلة الارتباط الذاتي، سيتم استعمال اختبار (Durbin - Watson). حيث بلغت قيمته (1.581) مما يتبين بأن قيمة الاختبار تقع ضمن منطقة عدم وجود الارتباط الذاتي، وفق شرط الاختبار الآتي:

$$du < DW < 4 - du$$

$$1.706 < 1.581 < 2.294$$

ومن الصيغة أعلاه، يتبين من خلال قيمة الاختبار بان نموذج الانحدار الخطي لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وبذلك قد تحقق شرط الاختبار والتمهيد لأجراء تحليل الانحدار. أما تقديرات هذه القيم ومؤشراتها الإحصائية فقد حسبت على مستوى عينة البحث وسيتم تحليل مستويات التأثير بين المتغيرات والتي كانت نتائجها كما مبينة في الجدول (29).

جدول (29) نتائج تطبيق معادلة الانحدار بين المتغير المستقل والمتغير التابع

F المحسوبة	مستوى المعنوية Sig	درجات الحرية (df)	R ²	معامل التأثير (β)	t
0.026	0.871	(1, 47)	0.001	-0.033	-0.0163

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

وبلاحظ من الجدول (29) بأن قيمة F المحسوبة قد بلغت (0.026) وهي قيمة غير ذات دلالة معنوية وبمستوى معنوية (0.871) وهي أكبر من القيمة المعتمدة والبالغة (0.05). فبما بلغت القدرة التفسيرية والتأثيرية للنموذج (0.001) وهي قيمة معامل التحديد (R²) والتي تمثل القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي وتعني هذه القيمة، بأن نموذج الانحدار الخطي ومن خلال بعد متغير النظام التعليمي يمكنه أن يفسر ما نسبته (0.1%) من الاختلاف والتباين في متغير النظام الاقتصادي، وهي نسبة تدل على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، ويدعم عدم معنويتها قيمة (T) البالغة (-0.163) التي هي اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (0.05). فيما تشير قيمة معامل التأثير البالغة (-0.033) بأن زيادة بعد متغير النظام التعليمي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض فاعلية النظام الاقتصادي بنسبة (3%). وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية. واستناداً إلى رفض الفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرضية الرئيسية، يتم رفض الفرضية الرئيسية. ان عدم وجود علاقة تأثير وارتباط بين متغيري التعليم الحاسبي والنظام الاقتصادي ما هو إلا انعكاس لواقع هذين المتغيرين في البيئة العراقية، إذ إن المناهج الحاسوبية لا تساهم في متطلبات الاقتصادية فضلاً عن افتقارها الى مواكبة التطورات السريعة في مهنة المحاسبة منها اخلاقيات العمل والمسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات اساسيات الاستثمار والأسواق المالية وغيرها، كما لا زالت تعاني من افتقارها مواكبة التطبيقات التقنية بالإضافة الى ضعف استخدام التقنيات العلمية الحديثة في التعليم بصورة عامة. فضلاً عن ضعف الاهتمام بمحاسبة الموارد الطبيعية والتي تعتبر النشاط الاقتصادي البارز في البيئة الوطنية مما يؤدي الى مخارج تعليمية غير فاعلة في سوق العمل العراقي.

رابعاً – الاستنتاجات والتوصيات :

1-الاستنتاجات

1. تعد الفلسفة السياسية ودور الحكومة المركزي في إدارة التعليم هي الفلسفة السائدة في التعليم فيما تعد الاعتبارات العلمية التي يضعها المتخصصين في المحاسبة هي المرجعية التالية.
2. إن اهداف التعليم الحاسبي صيغت بشكل عام ولا يتم تطبيق آلية التعرف فيما اذا تم تحقيقها ام لا، وانها لا تأخذ الا بقدر معين ملائمتها للمتطلبات المهنية.
3. تتسم المصادر الحاسوبية المعتمدة في التعليم الحاسبي بكونها منقولة من بيئات دولية أخرى.
4. افتقار المناهج الدراسية لمواكبة التطورات التكنولوجية والاعتماد على الجوانب النظرية التي تتناسب مع طريقة التدريس من خلال التلقين والمحاضرات التمرينية التي تعد سمة سائدة لأسلوب المحاضرات السائد في التعليم الحاسبي.
5. يتسم التدريب الميداني للطلبة خلال الدراسة بكونه يركز على الإجراءات الشكلية ومرور الوقت دون اهتمام بالممارسة المهنية.
6. سيادة المشاريع الفردية والشركات المحدودة في البيئة الوطنية، ادى بدوره الى ضعف التطور والتعقيد الاقتصادي مما جعل دور السوق ضئيل في ممارسة تأثيره في عملية التنظيم الحاسبي.

7. يعد المستثمرون الافراد والبنوك ابرز مصادر التمويل في البيئة المحلية وان الملكية الخاصة والعائلية هي السائدة والمقبولة اجتماعيا، إذ بلغت نسبة القطاع الخاص في الناتج المحلي 43% وهي نسبة كبيرة لكنها تحتاج الى تفعيل وتمكين أكبر مما يدل على نمو دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي.
8. تراجع دور الحكومة في تمويل المشاريع الاقتصادية وبروز نمو القطاع الخاص والبنوك في عملية التمويل مما يدل على ضرورة توجه المحاسبة لخدمة هذه الجهات.
9. عدم وجود علاقة بين متغيري التعليم المحاسبي والنظام الاقتصادي، إذ إن المناهج المحاسبية لا تساهم في متطلبات الاقتصادية، كما ان الحكومة لم تعطي اهمية لتفعيل التعليم المحاسبي لمواكبة التغيرات الاقتصادية الحاصلة.
10. افتتار المهنة الى مواكبة التطورات التقنية على المستوى المهني والتعليمي فضلا عن ضعف التعليم في الاهتمام بموضوعات مميزة للبيئة المحلية مثل محاسبة الموارد الطبيعية.

2- التوصيات

1. تعزيز الفلسفة الاقتصادية في التعليم كون التعليم سلعة لها تكاليفها ومنافعها وأن الاستثمار في رأس المال البشري تفوق عملية الاستثمار في رأس المال المادي، إذ إن معدلات الدخل القومي ترتفع بارتفاع المستوى التعليمي وأن سيادة الدور المركزي للدولة في ادارة التعليم في العراق يفرض على عاتق وزارة التعليم العالي مهمة تطوير وتحديث التعليم المحاسبي بما يلبي احتياجات التنمية من خلال الكوادر البشرية المؤهلة عمليا وعلميا.
2. ضرورة وضع المؤشرات اللازمة لتحقيق اهداف التعليم المحاسبي، وان تكون موضوعة وفقا لمتطلبات البيئة الوطنية والتغيير المتسارع وتنمية مهارات التفكير الانتقادي، ومهارات الاتصال والحوار وحل المشكلات. فضلا عن وجود برامج حقيقية لمتابعة مخرجات التعليم ومدى ملائمتها لمتطلبات سوق العمل.
3. ضرورة العمل على إعداد مناهج عملية مرتبطة بالجانب العملي المهني والاجرائي وبما يتوافق مع بيئة العمل بشكل مدروس وتغليب الجوانب النظرية والفكرية والانتقادية ودراسات الحالة، الى جانب تعزيز استخدام التكنولوجيا والنظم المحاسبية الالكترونية.
4. اعطاء قدر أكبر من الاهمية لمواضيع التخطيط المالي وتحليل البيانات، اخلاقيات العمل المهني، الاسواق المالية، اساسيات الاستثمار، المحاسبة في المصارف الاسلامية، محاسبة المصادر الطبيعية، محاسبة المقاولات، وحوكمة الشركات واشراك المهنيين في تدريسها.
5. ينبغي العمل على تحقيق التوافق بين المناهج الدراسية، ومتطلبات سوق العمل الوطنية والممارسات العملية والمتطلبات المهنية والاعتماد في بناءها على تنمية مهارات التفكير والانتقاد والحوار والتعلم الذاتي.
6. إجراء شراكات حقيقية بين الجامعات والمؤسسات الخاصة والعامة من خلال إعداد برامج تدريبية واقعية ومدروسة في العطل الصيفية وتقييمها بشكل دوري وان تتم في بيئة العمل الواقعية وتتوافق وما تم تزويده من خلال الدراسة النظرية وان يكون التدريب الميداني جزء من متطلبات الانتقال الى المرحلة الدراسية التالية.
7. من الضروري ان تتم عملية تطوير المناهج المحاسبية وفقا للتنسيق بين الجهات المهنية والاكاديمية واشراك متطلبات سوق العمل المحاسبي في عملية تحديث وتطوير المناهج من خلال دراسة اهم الجوانب التي يفتقر اليها الخريجين والمطلوبة في سوق العمل المحاسبي.
8. تضمين البرامج المحاسبية الالكترونية في المناهج الدراسية والتي اصبحت من اهم متطلبات العمل المحاسبي.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

Arabic References:

- الأسدي ، سعيد جاسم ،(2013). " فلسفة التربية في التعليم الجامعي والعالي "، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ، عمان ، الأردن
- ادريس ، نجلاء فرح عوض (2016) " المشكلات التي يواجهها خريجو التعليم المحاسبي في الواقع العملي ،(رسالة ماجستير منشورة) كلية الاقتصاد والتنمية
الريفية ، جامعة الجزيرة. أحمد ، 3.عزمي طه السيد (2021)" القيم والمرجعية القيمية في التعليم الجامعي "، مجلة الفكر الاسلامي المعاصر ،
المجلد (27) العدد (102) .
- بهنساوي ، ليلي (2018) " الموازنة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل دراسة على عينة من الخريجين بالحضر ، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة ،
مجلد (78) العدد (1)
- جايل ، عفاف محمد (2013) " دور النظم السياسية في صياغة السياسة التعليمية في مصر دراسة تحليلية "، المجلة التربوية ، العدد (34) .
- الحوت ، محمد صبري وشاذلي ، ناهد عدلي (2007) " التعليم والتنمية " مكتبة الانجلو مصرية ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق .
- الحبيطي ، قاسم محسن و رمو ، وحيد محمود (2002) " أهمية التكامل بين المهنة والتعليم المحاسبي والبحث العلمي لخدمة التنمية الاقتصادية دراسة حالة
العراق "، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل . <https://www.researchgate.net>
- حسن ، عبد الفتاح امين و عبد الوهاب ، بشرى محمد (2008) ، التعليم المحاسبي الفرص – التحديات ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (14)
العدد(49) .
- الحاج ،محاسن علي خليل،(2018) ، واقع التدريب الميداني لطلبة التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية – دراسة ميدانية على طالبات قسم المحاسبة جامعة
الاميرة نورة ،المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، العدد(33).
- حسان ،محمود صبحي جمعة (2018) " مدى توافق التعليم المحاسبي مع متطلبات سوق العمل : دراسة ميدانية للمؤسسات والجمعيات الأهلية المحلية في قطاع
غزة (رسالة ماجستير منشورة) كلية الادارة والعلوم الادارية ، الجامعة الإسلامية
- سلمان ، صبا علاء (2011) " دور الجامعات في التنمية الاقتصادية في بلدان عربية مختارة العراق ، مصر- " (رسالة ماجستير منشورة) كلية الادارة
والاقتصاد ، جامعة كربلاء .
- الشجيري ، محمد حويش علاوي (2006) " التعليم المحاسبي الجامعي في العراق دراسة تحليلية في ضوء التغير الراديكالي ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، ،
مجلد (1) العدد 1)
- العباد الله ، رياض و سعد ، سلمى منصور(1999) " التعليم الجامعي وترسيخ عقيدة دقة الارقام المحاسبية "، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد (24) .
- عزب ، محمد علي (2007) . التعليم الجامعي وقضايا التنمية ، مكتبة الأنجلو مصرية ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، مصر
- الفضل ، مؤيد ،الججاوي ، طلال (2005) " تقويم مناهج التعليم المحاسبي الجامعي في بناء المهارات المهنية واتجاهات تطويرها دراسة ميدانية لحالة العراق "،
البحرين ، مجلة العربية للمحاسبة ، المجلد (8) ، العدد (1) .
- الفرا ، عائد مازن (2018) واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية والأردنية من وجهة نظر المحاسبين والمشتغلين في الشركات التجارية دراسة مقارنة "
(رسالة ماجستير منشورة) كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، الجامعة
- المامي ، علي ،(2020) ، مدى توافق التكوين المحاسبي في الجزائر مع متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي (IES) دراسة مقارنة ،مجلة دراسات
اقتصادية مجلد (18) ، العدد (1)

English References:

- Ahmed ,Nassr & Gao ,Simon,(2004) . Changes Problems and challenges of accounting education in Libya ,
Accounting education journal ,13(3).
- Ardashkin IB.(2015). Philosophy of Education as a social Development factor: World Trends and prospects for
Russia. Procedia- social and Behavioral sciences 166 (7) .
- Choi, Frederick D.S. (2008). International Accounting, United states, published by Pearson prentice hall, sixth
edition..
- Detter Dag, (2019), for. Economic Growth, The World Needs Accountants, (IFAC) international federation of
Accountants.
- Golygina, Alena (2019) , Competing logics in university accounting education in Post - revolutionary Russia ,Vol
69..

- Hanushek , Eric A. & Woessmann Ludger,(2020). Education, knowledge Capital and economic growth, the economics of education journal Second Edition
- Low , mary & Samkin, Grant & liu ,Christina (2013) . Accounting education and the provision of soft implications of the recent NZICACA academic requirement changes , journal of Business education and scholarship of teaching , vol 7 (1) .
- Majzoub salam & Aga Mehmet, (2015). characterizing the gap between Accounting Education and Practice Evidence from Lebanon , international Journal of Business and Management ,vol, 10 (12) .
- McPhail, KEN, (2001), the Dialectic of accounting education from role identity to ego identity ,critical perspectives on accounting vole 12(4) .
- Preobrajenskya, Galina& McGee, Robert (2003) Accounting Education a Transition economy: A case study of Russian universities, Academy of international Business Southeast Annual conference, clearwater florida, November 13 -14.
- Radebaugh H, Lee & Gray, Sidney & Black, Ervin (2004). International accounting and multinational enterprises, published by wily , sixth edition.
- Sharari , Nizar Mohammad (2017) . The development of accounting education and practice in an environment of socio – economic transformation in the Middle East : the case of Jordon . International journal of education management , vol 31 (6) .
- Siglitz, Joesph & San, Amartya & Fitoussi , Jean-paul (2009) The Measurement of Economic Performance and Social Progress revisited . Center de recherché en economic de sciences po .